مجلة دراسات دوليّة

اسم المقال: الاقتصاد العراقي بعد عام 2003
اسم الكاتب: أ.د. ستار جبار علاي
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/library/9966
تاريخ الاسترداد: 2026/11/22 18:16 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة دراسات دوليّة جامعة بغداد ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

الاقتصاد العراقي بعد عام 2003

Iraqi Economy after 2003

ا. د ستار جبار علاي

Prof.Dr.Sattar Jabbar Alai

sattar.jabbar@cis.uobaghdad.edu.iq

تاريخ الاستلام:2024/2/1 تاريخ القبول: 2024 /2/25 تاريخ النشر:2024/7/30

ملخص البحث:

يعد الجانب الاقتصادي بمؤسساته, وافكاره ومنهجه وطبيعة النظام الاقتصادي الملائم, احد المحاور البنيوية للمسيرة الديمقراطية, فقد شهد الاقتصاد العراقي خلال النصف الثاني من القرن العشرين تجارب تنموية متباينة اعتمدت نسبياً سياسات ليبرالية في معظم سنوات عقد الخمسينيات, في حين استندت في عقدي الستينيات والسبعينيات على قدر كبير من المتضمنات الاشتراكية, وتحولت في ما بعد نحو سيادة المناخ المحفز للنشاط الخاص, ثم وضع الاقتصاد العراقي بعد مطلع عقد التسعينيات ضمن محددات الحصار الاقتصادي, وانتهى به الأمر الى نزع ملكية موارده الرئيسة(النفط والمياه) من خلال الاحتلال الامريكي في عام 2003م.

وتفترض الدراسة ان الاقتصاد العراقي بعد عام 2003م شهد الاعتماد على النفط وحده, مما ادى الى تزايد الأعباء على أفراد المجتمع العراقي من ذوي الدخل المنخفض وذلك وفقاً للعديد من القيم والقياسات المعيارية بسبب تقلبات اسعاره, وغياب الدعم عن القطاعات الاقتصادية الاخرى ما ترتب عليه تدهور رأس المال البشري وتزايد الأفراد الذين أصبحوا تحت خط الفقر, وما ترتب عليه من سوء الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية العراقية الراهنة.

الكلمات المفتاحية: الاقتصاد – العراق– الاحتلال– الميزانية.

Abstract

The economic aspect is considered to be its institutions , idea, methodology and the nature of the democratic process in general, the Iraqi economy witness in the second half of the twenty similar development experiences have adopted liberal policies most the fifties, while the Sixties and Seventies were based on a great deal of socialism, and later turned toward the cooling of the climate sovereignty stimulating private activity, and then developed in ninety to took ownership of his main resources(oil and water) from the inactive American occupation in 2003.

The study assume that Iraqi economy after 2003 witness an absolute depend on oil alone, it has an increased awareness of low- income members of the Iraqi society, according to one of the values that based on is the volatility of the curtain, and the lack of support for the consequences of the deterioration of human capital and the wealth of individuals who have been placed below the poverty line and the resulting poor conditions.

Key words :economy- Iraq- occupation- budget.

المقدمة

يعد الجانب الاقتصادي بمؤسساته, وافكاره ومنهجه وطبيعة النظام الاقتصادي الملائم, احد المحاور البنيوية للمسيرة الديمقراطية, واهم معاييره تحسين دخل ومستوى معيشة الناس بصورة مستمرة ومكافحة مختلف اشكال البطالة, وتقليص فجوة الدخل- الثروة وخلق بيئة تقوم على تكافؤ الفرص والضمانات الاجتماعية واعتماد معيار الكفاءة الانتاجية كونه المعيار الاشمل للمشاركة في التنمية وثمارها, وخلق المصالح الاقتصادية المشتركة بين جميع الاطياف الاجتماعية لتحقيق التكامل الاقتصادي الداخلي والمصالح المشتركة المتبادلة. إذ لا يمكن عزل ممارسات التنمية في العراق بمختلف جوانبها عن ابعاد الصراع بمختلف جوانبه, الى جانب تأثير النفط, وقد حكمت هذه القوى مسيرة التنمية في البلاد, وما تميز به

الاقتصـــاد العراقي من قطبية أحادية ممثلة في الاهمية الضـــخمة للقطاع النفطي بوصفه محور تمويل ميزانية البلاد بمختلف جوانبها.

بداية أعتمد الاقتصـــاد العراقي على الثروات الزراعية بعد قيام الدولة العراقية في عام 1921م,وكانت المهمة الاولى للحكومة العراقية الفتية تحفيز وتنشـــيط الانتاج الزراعي والحيواني, إدراكاً منها لأنه يمثل قاعدة التنمية الاقتصـــادية في ظروف العراق وقتـذاك, واتخـذت الحكومـة حزمـة من التـدابير لتنظيم الزراعـة, وتوفير مســـتلزمات نموها, وتشـــجيع المزارعين, واســـتحداث وزارة الزراعة والري في عام 1927م لتتولى ادارة العملية الزراعية في العراق, ونتيجة للسياسات الزراعية الفاعلة للحكومة, حققت المحاصـــيل الزراعية والثروة الحيوانية فوائض كبيرة صـــدرت الى خارج العراق خلال مرحلة 1921- 1951,ولعل اهم ما ميز العقود الثلاثة الاولى من العهد الملكي هو اعتماد الحكومة في تمويلها على القطاعات الاقتصـــادية غير النفطية, متمثلة في الايرادات الضـــريبية التي شـــكلت نســـبة 91,5% من ايرادات الموازنة العامة لعام 1951م ,مقابل 8,5% للإيرادات النفطية.

وتبرز اشكالية الدراسة في ان الاقتصاد العراقي شهد خلال النصف الثاني من القرن العشـرين تجارب تنموية متباينة اعتمدت نسـبياً سـياسـات ليبرالية في معظم سنوات عقد الخمسينيات, في حين استندت في عقدي الستينيات والسبعينيات على قدر كبير من المتضمنات الاشتراكية, وتحولت في ما بعد نحو سيادة المناخ المحفز للنشـاط الخاص, ثم وضـع الاقتصـاد العراقي بعد مطلع عقد التسـعينيات ضـمن محددات الحصـــار الاقتصـــادي, وانتهى به الأمر الى نزع ملكية موارده الرئيســـة (النفط والمياه) من خلال الاحتلال الامريكي في عام 2003م.

وتفترض الدراسة ان الاقتصاد العراقي بعد عام 2003م شهد الاعتماد على النفط وحده, مما ادى الى تزايد الأعباء على أفراد المجتمع العراقي من ذوي الدخل المنخفض وذلك وفقاً للعديد من القيم والقياسات المعيارية بسبب تقلبات اسعاره, وغياب الدعم عن القطاعات الاقتصادية الاخرى ما ترتب عليه تدهور رأس المال البشري وتزايد الأفراد الذين أصبحوا تحت خط الفقر, وما ترتب عليه من سوء الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية العراقية الراهنة. وسوف نتناول الموضوع كما يأتي:

أولاً, طبيعة الاقتصاد العراقي

لعب النفط دوراً اساسياً في بناء العراق المعاصر,[*] وتطويره ووضعه على أسس عصرية، وتوفير القاعدة المادية لهذا البناء والتحديث,[1] واختلفت التوجهات الايديولوجية للحكومات الجمهورية المتعاقبة الا انها لم تتمكن من بلورة استراتيجية اقتصادية لتحرير الاقتصاد العراقي من الأحادية التي عانى منها, ولم تستفد من عوائد الصادرات النفطية في تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية, بل اعتمدت سياسات اقتصادية خاطئة في ادارة الاقتصاد العراقي إذ مثل الريع النفطي حجر الزاوية في تشكيل سياسة مركزية منفردة تتبع الأهواء والآراء الشخصية أكثر مما كانت تنطلق من الحاجات الفعلية لتحقيق النمو المتوازن في الحياة الاقتصادية.[2] فقد أدى سوء استخدام قوة النفط والانتفاع منه, وتوزيع الايرادات النفطية السيئ الى تغذية جذور عدم الاستقرار السياسي والاجتماعي في العراق, وادى الانفاق الحكومي الزائد, وتطبيق نظام سعر الصرف الثابت الى تقوية الأزمات الاقتصادية الهيكلية الخفية, ولم يخففا من حالة الانزعاج الاجتماعي والسياسي المنتشر. وبينما وفرت

الثروة النفطية فرصة ذهبية تاريخية للتقدم والرفاهية, أصبح الاعتماد العالي المستمر على الايرادات النفطية بمثابة كعب أخيل الاقتصاد الوطني العراقي.[3]

لقد سعت الدولة الى توسيع قاعدة الخدمات الاجتماعية, الا ان المتضمنات الريعية للدولة قد غيّبت دور المجتمع المدني في المساهمة في ادارة الشأن الاجتماعي, ما أفقد ذلك تحقيق الترابط بين مكونات التنمية الاقتصادية-الاجتماعية, وأصبحت الخدمات الاجتماعية مسألة إجراءات أكثر من كونها سياسات, وقد ساعد على سيادة هذا المناخ غير المتوازن بين ادارات الرفاهية الاجتماعية (الدولة والسوق والمجتمع المدني),التحولات المتسارعة لمتضمنات الدولة الريعية[4]نحو مركزية القرارات الاجتماعية.[5] وشكل الريع النفطي الركن الاساسي في سياسة الدولة وخصوصاً بعد تأميم النفط في عام 1972م وغاب الاهتمام بالتنمية الاقتصادية في القطاعات الاخرى باستثناء بعض المشروعات التنموية التي نفذت خلال النصف الثاني من عقد السبعينيات وبداية الثمانينيات, واستخدم الريع بعد ذلك في سداد فواتير شراء الاسلحة والمستلزمات العسكرية.[6] ولذلك يرى البعض ان عوائد النفط ساعدت على الاستبداد السياسي وظهور رابطة جديدة بين تسيد عوائد النفط واستبداد النخبة الحاكمة أطلق عليها الاستبداد النفطي, والذي يعني خضوع الاقتصاد والمجتمع لإرادة منفردة, حتى لا يكاد يتبين أي الكفتين أرجح في صياغة الاستبداد: الاقتصاد أم السياسة, وأعطى ذلك تأثيراً مباشراً لعوائد النفط على الاستبداد السياسي الذي يستشري بزيادتها وطغيانها على الاقتصاد العراقي, فيما تهتز أركانه بتراجع أو انحسار تلك العوائد.[7]

تراجع التخطيط الاقتصـــادي في العراق منذ بداية عقد الثمانينيات من القرن الماضـي, وبرز فشـل السـياسـات الاقتصـادية في زيادة النمو والتشـغيل والاسـراع بالتنمية, وتباينت الاســباب لذلك بدءاً من الحروب والاعتماد الكبير على الريع النفطي, والتوسع الكبير في الملكية العامة للأصول الانتاجية, وتدني كفاءة مشاريع القطاع العام, والهيمنة المطلقة لسلطة الحكم الدكتاتوري والحصار الاقتصاد.[8] وبقي الاقتصـاد العراقي متخلفاً بسـبب السـياسـات الحكومية اللامسـؤولة وبسـبب الحروب والحصـار الاقتصـادي, فصـادرات العراق النفطية تشكل 95% من الصـادرات الكلية مما يعني ان العوائد النفطية(الريع النفطي)[9]هي المصـــادر الاســـاســـية للعملات الصـــعبة وبدونها ســـوف لن يتمكن العراق من الاســـتيراد, إذ يســـتورد في الوقت الحاضر ثلثي حاجاته من الاغذية والجزء الاعظم من السلع الاستهلاكية وكل السلع الرأسـمالية. فضـلاً عن ان العوائد النفطية من العملات الصـعبة هي السـند الوحيد للعملة المحلية أي الدينار العراقي وبدونها تنهار قيمته, والحصـار الاقتصـادي خلال حقبة (1991– 2003) مثال واضح لذلك.[10]

أدت الحروب المتكررة في عقدي الثمانينيات والتسعينيات من القرن الماضي الى تدهور حاد في وضـع الاقتصـاد العراقي, واقترن ذلك بفشـل جهود التنمية في تنويع الهيكل الانتاجي, وتعزيز الأمن الغذائي, وعدم الوصـــول الى اســـتقرار نســـبي في الدخول ومستويات المعيشـة, وصـولا الى الانهيار الاقتصـادي الكامل بعد الاحتلال في عام 2003.[11] ويشـير البعض الى ان الحروب التي خاضـها العراق منذ بداية عقد الثمانينيات وصـولاً الى الاحتلال الامريكي في عام 2003,بلغت خسـائرها ما يتجاوز 5 ترليون دولار, فضـــلا عن تدمير الاقتصـــاد العراقي وتشـــويه بنيته الاجتماعية.[12]

لقد اصـــطدم التخطيط للتنمية الاقتصـــادية وإعادة الإعمار لمعالجة هذه التركة الثقيلة وتحقيق اصلاحات هيكلية للاقتصاد العراقي بمجموعة مختلفة من الفرضيات والتقديرات القاصـــرة للأوضـــاع المســـتجدة في العراق, وبرزت الحاجة الى تحويل الاقتصـاد العراقي من اقتصـاد مغلق ومركزي الى اقتصـاد مفتوح ومتنوع وقائم على الاسـتفادة من آليات السـوق ودور أكبر للقطاع الخاص, ومحاولة إنماء الاقتصـاد العراقي ومعالجة مشـــاكل الفقر والبطالة. الا ان الخلاف كان في المقاربة الواجب اعتمادها لبلوغ هذه الغايات, وبرزت مقاربتان, الأولى وهي المقاربة الايديولوجية, وترتكز على ان انتهاء الحرب وســـقوط النظام, قد وفر الشـــروط اللازمة والمناخ المطلوب لوضـع خطط جذرية لإصـلاح الوضـع العام وتطبيق وصـفات جاهزة من تجارب بلدان اخرى, واسـتندت الى اسـتخدام مصـطلح مرحلة ما بعد النزاع, الا ان تطور الاحداث أظهر قصـــور هذه الرؤيا والتقديرات, إذ تفاقم الصـــراع الداخلي واتســعت موجات التمرد وأعمال العنف والارهاب وما اقترن بها من نزاعات طائفية. أما المقاربة الثانية فهي الموســـومة بالبرغماتية وتنطلق من اعطاء تقدير ســـليم للتطورات الجارية في الواقع الحي, وتفهم وملاحظة المتغيرات الجديدة لمرحلة ما بعد سقوط النظام. وتأخذ في الحسبان ان العراق ما زال يعاني من نزاعات داخلية, ولم تتوفر له بعد أسباب الأمن والاسـتقرار على نحو يسـمح بوضـع برامج واقعية وطموحة للتنمية وإعادة الاعمار.[13]

وهناك من يرى ان السياسة النفطية كانت وراء قوة وشعبية النظام العراقي بين الشـــعوب العربية, وعاملا مهما في اســـتمرار الحرب العراقية- الايرانية 1980م-1988م,بفعل وقودها من أموال النفط, وكان اســـتغلال الكويت لحقل النفط العراقي الواقع على حدود البلدين ســـبباً في غزو العراق للكويت في

اب(اغسطس)1990م,واندلاع حرب الخليج في عام 1991م,ولعبت الثروة النفطية دوراً مهماً في استعادة النظام العراقي الدعم السياسي الواسع لعدد من الدول العربية, وغير العربية, ومن السياسيين, والمثقفين, وذلك بإعطائهم جزء من الثروة النفطية كمنح أو بشكل أسعار تفضيلية تحت مظلة برنامج الأمم المتحدة(النفط مقابل الغذاء والدواء)في حقبة 1996– 2003,واخيراً كان النفط عاملاً رئيساً في سقوط نظام صدام حسين عام 2003م. ولايزال التقدم الاقتصادي السريع في العراق يشكّل ضرورة لضمان الحريات, والاستقرار السياسي, والتعايش الاجتماعي, ولتأمين تجهيز الطاقة للأسواق العالمية. وبعد الاحتلال الامريكي للعراق عام 2003,بقي النفط هو العامل الرئيس في تقدم العراق الاقتصادي واستقراره الاجتماعي– السياسي, وتنميته خلال العقود الخمسة الماضية.[14]

ثانياً: الوضع الاقتصادي العراقي قبل عام 2003

تركت الإحداث التي ألمت بالعراق منذ 2آب(اغسطس) 1990,وما أعقبها من حصار شامل, وقصف أمريكي أطلسي, أثارا مدمرة في معظم نواحي الحياة, ولاسيما الاجتماعية والاقتصادية, فالحرب لم تستهدف البنى العسكرية فقط, بل استهدفت البنى التحتية للمجتمع, فحرم الشعب من توفير احتياجاته الحياتية, وشلت حركته التنموية, وأدت آثار الحصار المتراكمة إلى تفاقم حاد في معدلات الوفيات, كما إن انهيار البنى الاقتصادية اثر في جميع جوانب الحياة, إذ كان الارتباط وثيقا بين الأوضاع السائدة في المجتمع واتجاهاته من ناحية, والأوضاع الاجتماعية والثقافية والصحية التي يتسم بها السكان بمختلف فئاتهم من ناحية أخرى.[15] (وأصيب الاقتصاد العراقي بتشوهات واسعة نتيجة سياسات غير متسقة وغير عقلانية, ومالية

ونقدية وصـناعية وزراعية وتجارية, أدت الى تشـوهات هيكلية وضـريبية وسـعرية ومالية, وتشـوهات في نظام الصـرف الاجنبي وفي هيكل اسـعار الفائدة, ونظام الاسـعار والنظام النقدي والمصـرفي.).[16]الا ان القطاع العام مارس دوراً مهماً في تحديد البنية الفوقية سـياسـياً, وفي تحديد البنية الاجتماعية ايضـا مثل البيروقراطية في أجهزة الدولة, وبغياب المراقبة والمسـاءلة من الشـعب, والشـفافية من قبل الدولة, واسـتمرار سـعي الدولة للسـيطرة على الاقتصـاد مما جعلها مطلقة اليد في توجيه الموارد, الوجهة التي ترتأي, وكانت أداة التنفيذ هي البيروقراطية الحكومية, ولم يمنح القطاع الخاص فرصـة ملائمة ومناسـبة للقيام بدور انتاجي وتحقيق تراكم رأسـمالي مستقل.[17]

وتدهور الوضـع الاقتصـادي أكثر بعد ان جمد قرار مجلس الأمن رقم 661 الصـادر في 6 اب(اغسـطس)1990م الأصـول المالية العراقية في الخارج وفرض حظراً على الواردات والصـادرات العراقية, سـامحاً بالإمدادات الطبية فقط وبدون قيود, وسـمح كذلك في ظروف إنسـانية باسـتيراد الأغذية, ومن ثم صـدر القرار رقم 712 في 19 ايلول(سـبتمبر)1991م متضـمناً التصـدير الجزئي للنفط على ان يتم استقطاع 5% ودفعها كتعويضات عن احتلال الكويت وهذا ما سمي بمشروع النفط مقابل الغذاء ,حتى صـدور قرار مجلس الأمن رقم 986 الذي سمح للعراق باستيراد المواد الغذائية, والمواد والتجهيزات الأسـاسـية للحاجات المدنية. وكان بالإمكان رفع جميع القيود إذ نفذ العراق أربعة شروط رئيسة, هي: [18]

1. تحديد وإزالة أسلحة الدمار الشامل.
2. إعادة رسم الحدود العراقية– الكويتية, والقبول بسيادة الكويت.

3. إطلاق سراح الكويتيين والآخرين من جنسيات اخرى المحتجزين لدى العراق.
4. إنشاء لجنة تعويضات لتقوم بتقدير الدمار الناجم عن الحرب ودفع تعويضات لذلك الدمار بتخصيص نسبة 30% من عائدات النفط العراقي لذلك الغرض.

وتوالت قرارات مجلس الأمن, التي سعت الى التخفيف من قسوة العقوبات ولو نظرياً على الأقل, وكان هناك القرار رقم 986 في 14 نيسان(ابريل)1995م,والذي قبله العراق في كانون الثاني(يناير)1996م,والقرار 1135 في 20 شباط(فبراير)1998م اللذان سمحا للعراق بتصدير نفطه تحت إشراف الأمم المتحدة أولاً بقيمة 2 مليار دولار (بالقرار 986) ومن ثم بقيمة 3,55 مليار دولار صافية (بالقرار 1153) مقابل الأغذية لكل ستة اشهر, أي تتم مراجعة آليات تنفيذ هذين القرارين كل ستة اشهر. أما الفرق البالغ 1,71 مليار دولار فقد خصص لدفع تعويضات الحرب, ولرسوم خط الأنابيب المار عبر تركيا وما الى ذلك, وفي تشرين الأول(اكتوبر)1999م رفع مجلس الأمن سقف العائدات ليصل الى مبلغ 8,3 مليار دولار.[19]لكن السياسات المتشددة لمجلس الامن بقيادة الولايات المتحدة, كانت مؤشراً لكارثة إنسانية, فالاعتمادات المالية غير كافية, والبرنامج تحكمه بيروقراطية شاملة وشروط على مستوى عال معرقلة للإمدادات الانسانية, وخلال نحو سبع سنوات من برنامج النفط مقابل الغذاء كانت قيمة نصيب الفرد من الامدادات التي تصل الى الشعب العراقي تبلغ 184 دولاراً سنوياً فقط, في الوقت الذي يعتبر فيه البنك الدولي الشخص الذي يعيش على اقل من دولار واحد في اليوم شخصاً يعيش في حالة فقر مدقع.[20]

كان برنامج النفط مقابل الغذاء أكبر برنامج في تاريخ الأمم المتحدة يتناول الاحتياجات البشرية الاساسية في بلد واحد, من خلال السماح للعراق ببيع النفط

لشراء سلع إنسانية لتخفيف معاناة العراقيين العاديين في ظل العقوبات التي فرضتها الامم المتحدة, وكانت مهمة انجازه واحدة من أكبر المهام التي أسندت للأمانة العامة وأكثرها تعقيداً ومخالفة للمعتاد على الاطلاق, فقد اشار الأمين العام للأمم المتحدة في بيان أدلى به امام مجلس الأمن في 20 تشرين الثاني(نوفمبر)2003م,الى ان هذا البرنامج الذي بدأ في كانون الاول(ديسمبر)1996م,هو برنامج المساعدة الانسانية الوحيد الذي مُول بأكمله من موارد البلد الذي خصص لمساعدته, وفي إطار توجيهات مجلس الأمن, خصص 72% من عائدات صادرات النفط العراقي لتمويل البرنامج, ورصد 59% منها لاقتناء الحكومة العراقية لإمدادات ومعدات للمحافظات الوسطى والجنوبية الخمس عشرة وخصص 13% منها للمحافظات الشمالية الثلاث, ونفذت الأمم المتحدة البرنامج باسم الحكومة العراقية, وخلال ما يقرب من سبعة اعوام من عمل البرنامج, كان عليه ان يواجه مجموعة تكاد لاتعد ولا تحصى من التحديات, مستخدماً زهاء 46 مليار دولار من عائدات الصادرات باسم الشعب العراقي. وبموجب البرنامج, قامت تسع وكالات وبرامج وصناديق مختلفة تابعة للأمم المتحدة بإنشاء وإدارة عمليات المساعدة الانسانية في العراق, ملبية احتياجات السكان المدنيين التي شملت نحو 24 قطاعاً اقتصادياً واجتماعياً, وانتهى تطبيق البرنامج في 21 تشرين الثاني(نوفمبر)2003.[21] الا ان الصورة الاجمالية لبرنامج النفط مقابل الغذاء توضح انه من المبلغ الكلي البالغ 64 مليار دولار,فإن مبلغ 28 ملياراً فقط قيمة إمدادات انسانية وصلت فعلياً الى العراق, وأن 17 مليار دولار دفعت للجنة التعويضات التابعة للأمم المتحدة, وكان بالإمكان إنقاذ أرواح كثيرة لو ان هذا المال كان متاحاً لأغراض تخفيف الاعباء الانسانية في العراق.[22] وانتهى تطبيق البرنامج

رسـمياً بصـدور قرار مجلس الامن رقم 1956 لسـنة 2010 والذي تحفظت عليه فرنسا لأن المصرف الفرنسي كان يتولى ادارة الارصدة العراقية.[23]

والواقع ان هذه المرحلة طرحت العديد من المميزات المهمة التي ميزت الوضـع الاقتصادي العراقي, ويمكن تحديد أبرزها بما يأتي: [24]

1- الشمولية والتي ميزت الحالة العراقية سواء على الصعيد السياسي أو الأمني أو الاقتصـادي بل وحتى الثقافي والاجتماعي, وهي أزمة هيكلية تعاظمت بشـكل كبير في عقد التسـعينيات بسـبب الحصـار الاقتصـادي ومن ثم الحرب الامريكية والتي أفرزت اقتصاداً مدمراً ومثقلاً بتركات النظام السياسي.

2- الفوضـى التي يعاني منها الاقتصـاد العراقي اليوم هي نتاج سـياسـات اقتصادية خاطئة قامت بها وسلكتها ومارستها النظم السياسية منذ عقد الستينيات من القرن الماضي.

3- عدم فاعلية القطاعات الانتاجية أو ضعف تأثيرها في بنية الاقتصاد العراقي بعد عام 1991م, وانخفاض الانتاجية وتدهور البنى التحتية نتيجة ارتفاع تكاليف المنتج المحلي, فضلاً عن تدني مستوى وكفاءة خدمات البنى الارتكازية المجتمعية منها والاقتصادية.

4- الاعتماد الكبير على النفط في توفير الايرادات المالية, والتعامل مع القطاع النفطي كمورد مالي لاقتصاد ريعي أكثر مما هو مورد مالي يمكن استثماره للنهوض بالقطاعات الانتاجية في الاقتصاد الوطني.

5- ان تجربة الاقتصاد العراقي والمراحل التي مر بها تطرح حقيقة ان الاقتصاد العراقي هو اقتصاد سياسة وليس سياسة اقتصادية, والسبب هو تعاقب العديد من الحكومات على ادارة البلاد وكل لها ارتباطاتها السـياسـية, وتتأكد هذه الحقيقة بالنقاط الآتية:

أ- عدم وجود سياسات اقتصادية ناجحة في إطار استراتيجية بعيدة المدى.
ب- خضوع الاقتصاد العراقي للتقلبات السياسية وانزواءه تحت تأثيرها.
ت- فشل السياسات الاقتصادية في توفير متطلبات المجتمع العراقي.

ثالثاً: الوضع الاقتصادي العراقي بعد عام 2003م

عبرت السياسات الاقتصادية لسلطة الائتلاف المؤقتة بعد الاحتلال عن مشروع اقتصادي جذري ينطلق من رؤية المحافظين الجدد للهيمنة على السياسة الاقتصادية الدولية, وتحول الحديث عن التنمية الاقتصادية والسياسات الاقتصادية لدى هذه السلطة الى حديث عن إعادة البناء والاعمار بمفهومه الهندسي, دون مضامينه الاجتماعية والاقتصادية والسياسية, ودون تقييم فعال لمتطلبات المرحلة أو الترابط بين المشروعات وتأثيراتها فيما بينها وبالعلاقة مع الاقتصاد الكلي.[25]

قامت سلطة الائتلاف المؤقتة بمحاولة جريئة على نحو متساوٍ لإعادة هيكلة العراق طبقاً لاقتصاد السوق الحر. وكان حكام العراق الجدد يأملون بتفكيك الاقتصاد الاشتراكي وإبداله بنظام رأسمالي, وافترضوا ازدهاره إذا ما كان العراقيون قادرين على ممارسة المبادرة الفردية. وشرعت سلطة الائتلاف المؤقتة في محاولة خصخصة[26] الصناعات التي تملكها الدولة, وتحرير التجارة من سيطرة الحكومة, وتشجيع الاستثمار الاجنبي, وانهاء الحماية للصناعة المحلية. وكان النفط والموارد الطبيعية المجال الوحيد الذي لم تتدخل فيه سلطة الائتلاف المؤقتة, إذ اعترفت بأن هذا المجال يمثل مسألة حساسة ومن الأصوب تركها لحكومة عراقية قادمة.

وسرعان ما تعثر الجهد. فقد كان ينبغي التعامل مع مقايضات صعبة تخص الحاجة الى النهوض باقتصاد محطم, وإصلاح سريع للبنية التحتية, والأهم, توظيف

القوة العاملة العراقية, وهي اهداف اساسية قصيرة الأمد. فضلاً عن العديد من الخطوات الرامية الى اقامة اقتصاد السوق صعبة التنفيذ وكان ينبغي في الغالب القيام بالتراجع عنها. وكانت محاولة خصخصة مشاريع الدولة خير مثال على ذلك. إذ كان واضحاً أن أياً من هذه المشاريع لم يكن قابلاً للنجاح من الناحية الاقتصادية.[27] ويصف بول بريمر صورة الوضع في العراق بعد الاحتلال بالقول: (النظام الكهربائي دون المستوى القياسي, وهامشي وكثير الاخطاء, ولا يمكن الركون الى مورد الماء في واحدة من أخصب المناطق في العالم, والنظام الصحي وصمة عار, ونظام الاتصالات والمواصلات من نوعية العالم الرابع, وبالإجمال, إن نوعية البنية التحتية للعراق أسوأ مما هي عليه في البلدان الاخرى التي نجحت في إدارة الانتقال.).[28] وبدعم من الولايات المتحدة أقر مجلس الأمن في 22 ايار(مايو)2003م مشروع قرار لرفع العقوبات الاقتصادية عن العراق بعد مرور حوالي 23 سنة, ولكن في إطار شروط والتزامات نص عليها مشروع القرار الامريكي- البريطاني, واعترف مجلس الأمن في قراره المرقم 1483 بمشروعية الاحتلال الامريكي- البريطاني للعراق, ويشير اليه في المتن باعتباره السلطة, وهو اجراء غير مسبوق في تاريخ مجلس الأمن, خاصة أن الحرب على العراق التي انتهت باحتلاله لم تكن مشروعة بنظر القانون الدولي, أو تحظى حتى بموافقة مجلس الأمن؛ الأمر الذي يضفي الشرعية بموجب القرار على الاحتلال الامريكي- البريطاني للعراق. الا ان جلسة مجلس الامن ابرزت عدة جوانب مهمة هي:[29]

1- الجانب الاجرائي, وتمثل في ان المجلس نظر في موضوع الاحتلال وما بعده ضمن البند نفسه الذي بدأ النظر فيه منذ 2اب(اغسطس)1990م,وهو الحالة

بين العراق والكويت, وهذا يؤكد ان الاحتلال ضمن الاهداف المرجوة من ادراج البند في جدول اعمال المجلس منذ ذلك التاريخ.

2- الجانب الموضوعي, ان المجلس اصدر قراراً عالج واقعة الاحتلال المخالفة للقانون الدولي والميثاق دون ادانتها أو استنكارها بل اكتفى بتوصيف الدول التي قامت بالاحتلال ومسؤوليتها بموجب القانون الدولي الانساني.

3- دور الولايات المتحدة الواضح في الاتفاق على الجلسة واصدار القرار, وخصوصاً بعد اعلان الرئيس الامريكي انتهاء العمليات العسكرية في العراق. ولم يتطرق أي وفد من الدول الاعضاء الى اي تحفظ بصدد امكانية اعتبار هذا القرار إضفاء للمشروعية على الاحتلال, كما في الجلسات السابقة.

وبموجب القرار 1483 أصبح العراق تحت المطرقة الأمريكية لنهب ثرواته النفطية, إذ فوض القرار واشنطن ولندن إدارة وبيع ورهن الثروات النفطية العراقية بتوكيل شامل وغير محدد المدة وبغطاء من الشرعية الدولية. وحصلت امريكا على ساحة التسويق النفطي وتوزيع مصادره وارتفاع اسعاره من 8-10 دولار الى 60-70 دولار, كما اعاقت عمليات التخريب المتكررة وضعف ادارة المشروعات وعدم الاستقرار السياسي في العراق وتأجيل مشروعات إعادة تأهيل منشآت النفط ,بعد معاناة طويلة من العقوبات الدولية والحروب امكانية رفع الانتاج النفطي الى ثلاثة ملايين برميل يومياً ليماثل المستوى الذي كان عليه عام 1990م.[30]فيما عبرت السياسات الاقتصادية للاحتلال في العراق عن مشروع اقتصادي جذري ينطلق من المصالح الاستراتيجية ومن الأيديولوجية اليمينية للمحافظين الجدد في الادارة الامريكية التي تعمل باتجاه الهيمنة على الاقتصاد العالمي. وفي إطار هذا المشروع سيصبح مستقبل الاقتصاد العراقي, ليس عرضة للهيمنة الرأسمالية بشكل عام,

فحسب, بل حتى لهيمنة شركات محددة بعينها, كما حصل في اعقاب الاحتلال البريطاني للعراق في بداية القرن الماضي.

اكد المشرع الاقتصادي لسلطة الاحتلال والمعروف بـــ (قانون بريمر)على كيفية ارتباط الاقتصاد العراقي بالعالم الخارجي, وضرورة انفتاح العراق على العالم دون تحديد طبيعة ووجهة هذا الانفتاح, وافترضت استراتيجية الانفتاح الاتي:

1-فتح الابواب امام الاستثمارات الاجنبية من رؤوس اموال وتقنيات ادارية وتكنولوجيات حديثة, وان يوضع ذلك ضمن البرامج التنموية للحكومة, وإعداد الموازنات والبرامج الاستثمارية, وتوفير مناخ استثماري جاذب لاستضافة الاستثمار الاجنبي والاستفادة من تجارب الدول الاخرى, الا ان هناك مجموعة من العوامل التي تجعل من بيئة استثمارية معينة جاذبة ومحفزة, وهنا نجد ان ابرز مقومات هذه البيئة ما يأتي: [31]

أ- الاستقرار السياسي والأمني, فالبيئة الامنية المستقرة توفر بيئة استثمارية جاذبة, وكان غياب الأمن في العراق بعد عام 2003م سبباً رئيساً في احجام المستثمرين عن الاستثمار في البلاد, وتسبب ايضاً في هروب رؤوس الاموال العراقية الى الخارج.

ب- التشريعات القانونية, وتتضمن كافة الجوانب القانونية التي تسهل عملية الاستثمار وضمان حقوق المستثمر الذي خصص جزءاً من ثروته في الاستثمار, وإعادة رأس المال المستثمر أو تحويل الارباح المتحققة أو جزء منها أو بيع جزء من الموجودات التي اكتسبها بعد الاستثمار في البلد المضيف, وتعد التشريعات الضامنة عاملاً مهماً في جذب الاستثمار.

ت- التشريعات الاقتصادية, وتتضمن كل ما تقدمه الحكومة من إعفاءات أو سماحات ضريبية كعامل تشجيع للمستثمرين ورجال الاعمال للاستثمار في البلد, وفي كثير من الاحيان تلجأ الحكومة الى منح اعفاء ضريبي في قطاع اقتصادي معين أو تخفيض نسبة الضريبة على الارباح المتحققة, ورسوم الاستيراد على المعدات والمكائن وما يحتاجه المشروع الاستثماري.

ث- الاسواق المالية الفاعلة, ويقصد بها توافر المعلومات عن سوق البلاد بما يسهل على المستثمر اتخاذ القرار الاستثماري السليم, وتحقيق سعر عادل للاسهم المتداولة في السوق المالية, أو ما يسمى بالقيمة العادلة, وتساعد الاسواق المالية في تعبئة المدخرات الوطنية وتخصيصها واستثمارها في المجالات الاستثمارية التي يرى المستثمر انها تحقق افضل عائد بأقل مستوى من المخاطرة.

ج- وجود شبكة اتصالات, إذ تقوم بتأمين الاتصال مع مختلف الاسواق الاقليمية والاجنبية لتبادل المعلومات والبيانات التي تسهل عملية اتخاذ اجراءات أو قرارات معينة أو استخدامها للدراسات التحليلية, وتعد جزءاً من البيئة الاستثمارية الجاذبة.

2- ربط الاصلاح المحلي بالإصلاح العالمي, لان الاصلاح العالمي هو تلك البرامج التي يتم تطبيقها في البلدان التي تخضع لوصفة المؤسسات المالية والنقدية الدولية الرأسمالية.[32]

ان ما يواجه الاقتصاد العراقي اليوم من مشكلات انما هي ناتجة عن طبيعة قرارات سلطة الاحتلال التي تم بموجبها خلخلة بعض اركان الاقتصاد العراقي, مثل التحول من النظام المركزي الى نظام الرأسمالية السوق الحرة وما ترتب عليه من الخصخصة دونما دراسة ولا مراعاة لطبيعة المجتمع العراقي وما يشهده من تحولات سياسية واقتصادية واجتماعية ملحوظة. فالصورة المرتبكة للاقتصاد العراقي الآن لا

تنطبق لا من بعيد ولا من قريب مع صورة اقتصاد السوق. فالقطاع الخاص وبعد مرور سنوات عدة على تصنيف الاقتصاد العراقي على انه اقتصاد سوق, وبرغم اقرار قانون الاستثمار رقم 13 لسنة 2006م,لم ينشط الا في قطاع التجارة جريا وراء حافز الربح الكبير, والقطاعات الحقيقية لم تنشط الا بالقدر اليسير امام التسارع في القدرات الانتاجية العالمية. والقوانين ذات المساس بمستقبل الاقتصاد وحماية المستهلك العراقي, ما زالت معطلة مثل قانون النفط والغاز وقانون المنافسة والاحتكار وقانون حماية المستهلك, وما زالت البرامج الاقتصادية غير واضحة وما من تشريعات تُفعل لحماية المستهلك, وما من قوانين لحماية العمال, والمحصلة ان منظومة الحكم الحالية ازاء فوضى اقتصادية وليس ازاء اقتصاد حر.[33]

إن ما طرحته السياسة الاقتصادية الجديدة لمستقبل العراق هو ربط سياسة إعادة اعمار البلاد بسياسات الانفتاح, وإعادة هيكلة النظام الاقتصادي, وإلغاء أو تقزيم دور القطاع العام, والتخلي عن سياسة دعم السلع الاستهلاكية الأساسية, وإطلاق الاسعار, وتخفيض ضرائب الدخل على الشركات والضرائب الجمركية على الواردات, وإلغاء التمييز الذي كان قائماً لصالح الشركات الوطنية في عقود ومناقصات الدولة, وفتح باب الملكية الاجنبية على مصراعيه في غياب الضوابط الوطنية ومن دون إمكانية تقييد رؤوس الاموال الاجنبية عند الحاجة, وإهمال حقوق العمال ودور الدولة في التقاعد والضمان الاجتماعي, وأيضاً التخلي عن دورها في حماية البيئة وإدارة الموارد الطبيعية, بما يعنيه من السيطرة الاجنبية الشاملة على الاقتصاد العراقي. يضاف الى ذلك توجيه الايرادات النفطية– قدر الامكان– نحو المجالات الاستهلاكية– التبذيرية على حساب الاستثمارات. وبذلك لن يحقق مشروع

الاحتلال التنمية حتى وفق المفهوم الليبرالي, ناهيك عن بناء اقتصـــاد عراقي قادر على المنافسة في الاسواق العالمية.[34]

لكن اهم مشـــكلات الواقع الاقتصـــادي في العراق بعد عام 2003م هي غياب الرؤية الواضـحة,(وعلى السياسيين إن يعوا بأن أهم مقومات نجاح إقامة دولة حديثة لابد أن يســـتند الى قواعد اقتصـــادية متينة وهذه القواعد تحتاج الى منظومة إدارية متقدمة ومنضبطة لإدارة جميع أوجه الحياة لاسيما المجال الاقتصادي, وتأكيد على حقوق الفرد الاقتصـادية. وعلى الرغم من تفهم واضـعي الدسـتور لهذه الحقيقة, نجد أن الدســـتور العراقي (عام 2005م) قد أشـــار الى أهمية الحقوق الاقتصـــادية والاجتماعية للفرد لكن لم يشـــر بوضـــوح الى اســـتراتيجية الدولة في إدارة مواردها الاقتصـادية. سـوى الاشـارة الى بعض المواد التي قد لا تعطي للمخطط أو المتابع مما هو المطلوب في ادارة الاقتصاد الوطني مثل ما اشارت المادة 25 في الدستور العراقي الجديد...التي يسـود عليها اللفظ العمومي, إذ لم توضـح المادة المذكورة ما هي الأســس الحديثة, وأي اســتراتيجية يمكن ان تعتمد في ادارة الاقتصــاد العراقي. وان ما يعد حديثاً اليوم يصـبح قديماً بعد عقد من الزمن. لذلك كان ينبغي أن يشـير الدسـتور بشـكل واضـح الى الاسـتراتيجية المطلوبة لإدارة الموارد الاقتصـادية بما يحقق النمو والتقدم لخدمة أفراد المجتمع.).[35] ولذلك لابد لاســـتراتيجية الاســـتقرار والتقدم الضـرورية للعراق ان تجعل قوة النفط العامل الاسـتراتيجي في تحقيق التوازن في النمو الاقتصادي المستمر, والاستقرار السياسي, والاحتياجات الاجتماعية. لكن واقع السـياسـات الاقتصـادية الليبرالية السـائبة بعد عام 2003م,لم تنتفع بكفاءة من الثروة النفطية لتحقيق نمو وتشـــغيل مســـتدام, وكذلك في تقليل اعتماد البلاد الكبير

على الايرادات النفطية).[36]كما ادت السياسات الاقتصادية بعد عام 2003م الى أفرز عدة طبقات هي: [37]

1. الطبقة العليا, وهي تمثل الطبقة التي مارست الحكم في العراق والتي تمكنت من الحصول على رواتب كبيرة جداً فضلاً عن الرواتب التقاعدية التي تستمر الى ما لانهاية. وطبقة التجار. وتعد هذه الطبقة مشكلة بحد ذاتها وذلك بسبب تجدد الدورة كل أربع سنوات بالنسبة الى رئاسة الجمهورية ومجلس النواب والحكومة العراقية إذ تضيف هذه الدورة أعباءً جديدة لأن الدورة تبقى تستلم مخصصات التقاعد البالغة 80% تبعاً للقانون العراقي لعام 2005م بالنسبة الى مجلس النواب ورئاسة الجمهورية والحكومة ومجالس المحافظات.
2. الطبقة المتوسطة, وتتمثل بطبقة الافراد الذين وظفوا على ملاك مؤسسات الدولة.
3. الطبقة الفقيرة, وتمثل عموم الشعب ممن لا يصنفوا على المستويين السابقين.

ويمكن تفسير ذلك التفاوت في توزيع الثروة والدخل العائلي, بما تتمتع به عوائل الموظفين من الدرجات العليا ومنتسبي الدفاع والاجهزة الامنية من مستوى معيشي مرموق وأعلى من المتوسط بفارق واضح, كذلك الذين يعملون للدولة بصفة مجهزين ومقاولين ينعمون ايضاً بمدخولات عالية, ويعتمد اغلب الفقراء من العوائل التي تعتمد على مصادر الدخل غير الحكومية والمتقاعدين, وهنا يبرز تقسيم أوضح بين مجموعين تكسب الاولى دخلاً من الدولة, بشكل أو بأخر, ومجموعة ثانية لا يكتسب منها ابداً وبضمنهم مستلمي رواتب الرعاية الاجتماعية, وتظهر هذه المجموعة تفاوتاً شديداً وفارقاً جوهرياً في متوسط الدخل بين المجتمعين.[38]

وبعد مرور سنوات على الاحتلال, هناك تراجع واضح للاقتصاد العراقي في قطاعاته كافة. ومازال الاقتصاد يزداد تراجعا نتيجة الصراع على السلطة ومحاولة الإمساك بها. ولم تطالب السلطات العراقية ما قبل الاحتلال وبعده بحقوق العراق الدولية في نهري دجلة والفرات, بسبب مشاكل الحروب والحصار, الأمر الذي أدى الى تراجع القطاع الزراعي تراجعاً كبيراً, وزاد الاعتماد على الاستيراد لمختلف المنتوجات الزراعية, وما زالت المطالبة بحقوق العراق المائية الدولية ضعيفة, إن لم تكن معدومة. أما القطاع الصناعي, فهناك نحو 152 شركة صناعية تكاد تكون متوقفة عن العمل, بسبب فتح باب الاستيراد على نحو غير منظم, مما جعل السلع الاجنبية منافسة للسلع المحلية من حيث السعر, لا من حيث النوعية, رغم انه ثبت ان المنتوج العراقي متفوق في جودته على السلع المستوردة.[39]

ولا تزال الميزانية الحكومية بشقيها الاعتيادية والاستثمارية تعتمد بشكل شبه كلي على ما توفره الصادرات النفطية من اموال الى الدولة. إذ مولت العوائد النفطية أكثر من 98% من ميزانية الحكومة عام 2005م,وسيستمر الاعتماد على النفط لكي يتمكن من الاستيراد وإعادة البناء وتمويل الميزانية الحكومية. وقد يستمر هذا الاعتماد لمدة 15– 20 عاماً قادمة حتى يتم بناء قاعدة اقتصادية متينة ومتنوعة قادرة على نمو ذاتي مستدام بقيادة قطاع خاص كفوء. لتتحول الدولة خلال هذه المدة تدريجياً من الاعتماد على العوائد النفطية الى الاعتماد على الضرائب بأنواعها من اجل تمويل الميزانيات الحكومية والتوسع في توفير الخدمات والبنى التحتية وصيانتها, ويتطلب ذلك جهوداً جبارة ومخلصة ونزيهة.[40]

لقد شهد الاقتصاد العراقي توسعا في الموارد بسبب العائدات النفطية الكبيرة, لكنه ظل اقل تكاملاً وتنوعاً, الى جانب تدني نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي ورفاهية سكانه, إذ لم يتجاوز نصيب الفرد 830 دولاراً في السنة حسب بيانات عام 2009م بالمقارنة مع فلسطين 1367 دولاراً, والاردن 3973 دولاراً, وبالرغم من تراجع نسبة البطالة الى 11% الا انه لم يوازيه نمو اقتصادي يتماشى مع التغيرات في سوق العمل, وقد تقلص مستوى الفقر من حوالي 23% في عام 2007 الى حوالي 19% في عام 2012,لكن مسار الديمقراطية ظل اقل رسوخاً واكثر تعثراً, فضلا عن ضعف الحكومة في مختلف المجالات.[41]

وتبرز الموازنة الاتحادية لعام 2016 مثلاً تركيزاً واضحا على وضع معالجة موضوعية لموضوع النازحين والحشد الشعبي والأخذ بنظر الاعتبار الوضع المالي الذي يعيشه البلد وضغط النفقات, وبدت الموازنة في اغلبها موازنة حرب, إذ ركزت في اغلبها على دعم الاجهزة الامنية والمتطوعين والحشد الشعبي واستمرار الحرب ضد تنظيم داعش. ويوضح رئيس اللجنة الاقتصادية البرلمانية جواد البولاني ان الموازنة ركزت على ضرورة تأمين الدواء والغذاء والمشتقات النفطية للشعب, وتأكيد صعوبة الظرف الاقتصادي الذي يعيشه العراق, بعد انخفاض اسعار النفط, مما يتطلب تفعيل الخيارات الاقتصادية الاخرى التي من شأنها إسعاف ميزانية البلاد وعدم الاعتماد على مورد النفط فقط.

الا ان مشكلة العجز المالي التي مرت بها الموازنة الاتحادية كانت ماثلة أمام الحكومة العراقية وهي تحاول البحث عن سبل سد هذا العجز بأقل الاضرار التي تعظم من التكاليف الاقتصادية وما صاحب ذلك من انتقادات لطرق الاقتراض من

المؤسسات المالية الدولية وخاصة ان موازنة عام 2016م أتت في الظروف نفسها التي أدت الى تعاظم عجز ميزانية عام 2015م,واستمرار تدهور اسعار النفط العالمية التي كانت أقل بكثير مما تم تقديره في موازنة عام 2015م,ولذلك بدا ان العجز أكبر مما كان, وهذا ما وضع الحكومة امام معضلة كبيرة دعتها للبحث عن مصادر بديلة لتمويل الموازنة. وهنا يمكن ان نؤشر على سياسة الحكومة ما يأتي:[42]

1. ان التدابير الحكومية المتعلقة بزيادة الايرادات من المصادر المحلية غير النفطية مرتبكة ومحاطة بالضبابية سواء فيما بالضرائب بمختلف انواعها أو الرسوم على السلع والخدمات الاستهلاكية ورسوم الكمارك وجباية اجور بيع الطاقة الكهربائية.
2. انحسار الموارد المالية المحلية في تمويل العجز من الودائع المصرفية الفائضة عن الائتمان, والاقتراض من الجمهور مازال في اول خطواته لمحدودية الادوات المستخدمة.
3. العملة الاجنبية وما متوافر منها لا يغطي حجم الاستيرادات الحكومية والتزاماتها الخارجية.
4. ضعف التحويلات النقدية من العراقيين في الخارج, وبقاءها دون اي محاولة جدية للتطوير مقارنة بالدول الاخرى .
5. ضعف موارد سياسة الاستثمار الداخلي الناتجة عن قروض البنك المركزي, وغياب دورها في تطوير الانتاج في الصناعة والزراعة والانشاءات للقطاع الخاص, وحاجتها الى وقت طويل لاستكمال دورة رأس المال.
6. اهمية اتخاذ الاجراءات الفعالة في محاربة تهريب العملة الاجنبية الى خارج العراق, ومراقبة التداول النقدي في القطاع المصرفي والمضاربة التي تؤدي الى ارتفاع سعر الدولار.

7. تفعيل نظام الضريبة التصاعدية وفق معايير مالية دقيقة وتحسين ادوات الجباية بعيدا عن الطرق التقليدية المشوبة بالفساد وتحولها الى شكل من اشكال الاتاوة في الاسواق دون رقابة وضبط.

وبعد إجراء عدة تعديلات على مسودة قانون الموازنة الاتحادية الذي قدمته الحكومة، أقرَّ البرلمان الموازنة العامة لعام 2018م وذلك في الثالث من آذار (مارس)2018م، وتضمّنت إجراء تقليص في الإنفاق في مجالي الأمن والدفاع؛ وزيادة الاستثمارات في قطاعات الكهرباء والصحة؛ وتغيير مهم في حساب مخصصات إقليم كردستان.فقد ارتفع إجمالي الإنفاق إلى 104 تريليونات دينار بنسبة 3,5% مقارنة بالعام السابق، وقد قدّرت الحكومة سعر بيع النفط عند 46 دولاراً للبرميل، مع افتراض أن معدل الصادرات ستصل إلى 3,888 مليون برميل يومياً. وبما أن أسعار النفط تجاوزت 60 دولاراً للبرميل الواحد ومع اقتراب الإنتاج من الوصول إلى 3,8 مليون برميل في اليوم، وتجاوزت العائدات النفطية الأهداف المحددة في الموازنة.وعلى الرغم من انخفاض الإنفاق للمشاريع الاستثمارية عن السنة السابقة إلى حوالي 24%، فقد انخفض العجز المتوقع بنحوٍ كبير بنسبة 42% بسبب زيادة الإيرادات النفطية وغير النفطية. وشكلت الرواتب الحكومية حصة أصغر من الإنفاق هذا العام بنسبة 33,4% مقارنة بالعام الماضي إذ كانت نسبتها 35,5 %، بينما تم تقليص الإنفاق على الرواتب التقاعدية والدعم الاجتماعي بدرجة قليلة. ومن بين أبرز القطاعات التي تلقت زيادات كبيرة في الإنفاق هما قطاعا: الكهرباء والصحة، إذ تضاعفت موازنة وزارة الكهرباء بأكثر من الضعف، إذ ارتفع الإنفاق على المشاريع الاستثمارية من 844 مليار دينار في عام 2017 إلى 3،148 مليار ؛ ويرجع ذلك جزئياً إلى الاستثمارات الخارجية

كالحصـــول على قرض بقيمة 400 مليون دولار من شـــركة جنرال إلكتريك. وقد عُزِّزت موازنة وزارة الصـحة والبيئة عبر زيادة الإنفاق على المشـاريع الاسـتثمارية. وفي الوقت نفسـه ، انخفض الإنفاق على النازحين نظراً إلى أن عدداً كبيراً قد عادوا إلى مناطقهم .ويمكن القول إن طبيعة موازنة 2018 أشـــرت لحقيقتين في العراق: أولاهمـا: نهايـة الحرب على داعش ومـا تبعهـا من اهتمـام حكومي متزايـد في ملف الإعمار والخدمات، وثانيهما: محاولات أعضـــاء مجلس النواب لإرضـــاء قواعدهم الجماهيرية مع قرب موعد الانتخابات النيابية.[43]

رابعاً: مستقبل الاقتصاد العراقي

وصـل معدل نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي الى 7% في عام 2022م، إلا أن معوقات النمو المرتبطة بالنفط برزت مجدداً وواصل الاقتصاد العراقي تعافيه مدفوعاً بالطفرة النفطية، وذلك بعد الركود الحاد الناجم عن جائحة كورونا في عام 2020م، فيما لا تزال القطاعات غير النفطية تعاني من الكســـاد، كما ظهرت معوقات النمو مجدداً. وعلى الرغم من تحقق الإيرادات النفطية القياســـية غير المتوقع، لازال العراق عرضــة لتفويت فرصــة المضــي قدماً في تنفيذ الإصــلاحات الملحة التي طال انتظارها، والتي تعد بالغة الأهمية من أجل تعزيز نمو القطاع الخاص، وتوفير ملايين الوظائف المطلوبة على مدى الســـنوات العشـــر القادمة . لكن هذا النمو انخفض إلى 2,6% على أســـاس ســـنوي في الربع الأول من عام 2023م. أما معدل تضخم أسعار المستهلكين، والذي كان عند مستويات متوسطة في عام 2022م، فقد ارتفع في أوائل عام 2023م، بســـبب انخفاض قيمة الدينار العراقي في الســـوق الموازية. وأدت ديناميكيات ســـوق النفط المواتية في الأشـــهر

التسعة الأولى من عام 2022م إلى ارتفاع إجمالي الاحتياطيات، باستثناء الذهب، إلى مستوىً قياسي قدره 89 مليار دولار، غير أن هذا الاتجاه قد تباطأ في أوائل عام 2023م.

وما لم يتم إجراء إصلاحات هيكلية، فإن نموذج التنمية الذي يعتمد بشكلٍ أساسي على النفط في العراق، سيعاني معاناة شديدة. وكان المتوقع أن ينكمش إجمالي الناتج المحلي الكلي بنسبة 1,1% في عام 2023م مدفوعاً بانكماشٍ متوقعٍ بنسبة 4,4% في إجمالي الناتج المحلي النفطي على ضوء حصص إنتاج منظمة أوبك بلس المتفق عليها للعام نفسه. إن ضعف الرغبة في إجراء الإصلاحات، حتى في ظل تراجع أسعار النفط، لن يساعد في خفض سيطرة القطاع العام على الاقتصاد العراقي، وزيادة إمكانات النمو غير النفطي وخلق فرص العمل، وكل ذلك من شأنه ان يحدّ من آفاق النمو الاقتصادي على المدى البعيد.[44]لكن الاقتصاد العراقي شهد خلال عام 2023م العديد من الأحداث والقرارات الهامة، والتي كان لها تأثير كبير على الأداء الاقتصادي خلال العام. ومن المتوقع أن تستمر هذه الأحداث والقرارات في التأثير على الاقتصاد العراقي خلال عام 2024م والسنوات القادمة.وابرزها:

أولاً: الموازنة الثلاثية

في 12 حزيران(يونيو) 2023م، صوت مجلس النواب العراقي على الموازنة المالية العامة للبلاد للسنوات 2023 و2024 و2025. واشارت الموازنة إلى اتجاه توسعي كبير في المالية العامة قد يؤدي إلى استنزاف سريع للعائدات النفطية غير المتوقعة، ومعاودة الضغوط على المالية العامة. كما أنها قد ترجئ الإصلاحات

الهيكلية المطلوبة منذ وقت طويل واللازمة لتطوير وتنمية اقتصاد حيوي ومستدام .[45]وعدت الموازنة الأضخم في تاريخ البلاد، إذ بلغت قيمتها قرابة 153 مليار دولار لكل عام. وتضمنت الموازنة 66 مادة، وحظي إقليم كردستان بنسبة تقدر بـ 12,6%، مع تسجيل عجز مالي كبير قدر بنحو 48 مليار دولار سنويا.[46] وتشمل إنفاقا قياسيا على فاتورة أجور حكومية متزايدة ومشروعات خدمية وإعادة بناء البنية التحتية التي دمرها الإهمال والحرب.

وقدر عجز الميزانية بنحو 64,36 تريليون دينار عراقي، وهو مستوى مرتفع على نحو قياسي ويبلغ أكثر من مثلي آخر عجز ميزانية مسجل في 2021م. وقد تحددت ميزانية 2023م على أساس أن كل دولار واحد يعادل 1300 دينار عراقي.واستندت إلى سعر نفط 70 دولارا للبرميل وتوقعات بتصدير 3,5 مليون برميل نفط يوميا، منها 400 ألف برميل يوميا من إقليم كردستان. وسيظل هذا ساريا حتى عام 2025م، لكنه سيكون قابلا للتعديل، ويشمل سعر النفط الذي يستخدمه العراق في ظل اعتماده الكامل تقريبا على إيرادات النفط.

واضافت الميزانية أكثر من نصف مليون وظيفة جديدة للقطاع العام، مما يتعارض مع توصيات المختصين بإن على العراق تشديد السياسة المالية.وقدر عدد الموظفين الجدد بنحو 600 ألف، وهو ما يرفع التكلفة الإجمالية للأجور العامة ومعاشات التقاعد إلى أكثر من 58 مليار دولار (76 تريليون دينار).ولهذا يجب أن يرتفع سعر النفط أكثر فأكثر فقط للحفاظ على الإنفاق. وسيؤدي هذا إلى المزيد والمزيد من الاقتراض.فرواتب القطاع العام ستسهم في تصاعد العجز والضغط المالي، ما لم تحدث زيادة كبيرة في أسعار النفط.[47]

ولهذا اوضـــح صـــندوق النقد الدولي إن نمو الناتج المحلي الإجمالي في العراق سينخفض في عامي 2023م و2024م نتيجة تراجع إنتاج النفط في البلاد، بما في ذلك تخفيضات الإنتاج من تحالف أوبك بلس وشكل التوسع المالي الكبير للبلاد في قانون الموازنة لـــ3 سنوات، مخاطر على المدى المتوسط. رغم التوقعات بتحقيق العراق نموا بنســبة 5% في ناتجه المحلي غير النفطي لعام 2023م، فإن صـندوق النقد توقع أن إغلاق خط أنابيب النفط بين العراق وتركيا وقيود إنتاج أوبك بلس سيقلص من نمو الناتج المحلي الإجمالي مستقبلا.ومن المحتمل أن يتسع هذا العجز في 2024م نتيجة لتأثير الإجراءات الأخيرة، خاصـــة فيما يتعلق بالتوظيف العام والمعاشات.

وأشـار الصـندوق إلى أن الاقتصـاد الذي تقوده الدولة ويعتمد بشـكل كبير على النفط والغاز، يحتاج إلى إصـلاحات هيكلية جذرية لتنويعه وتحقيق النمو المسـتدام. وتشـمل الأولويات خلق فرص متكافئة للقطاع الخاص من خلال إجراء إصـلاحات في قطاعي البنوك والكهرباء، وتقليل التشـوهات في سـوق العمل، ومواصـلة الجهود لتعزيز الحوكمة والحد من الفساد.وقد وضـعت الحكومة الإصـلاح الاقتصـادي على رأس أولوياتها، لكن المعركة شـــاقة في بلد تعد فيه الدولة أكبر جهة توظيف وتعيق فيه البيروقراطية والقوانين القديمة عمل القطاع الخاص.[48]

ثانياً, طريق التنمية: مشروع ضخم يعزز مكانة العراق الاقتصادية

في 27 ايار (مايو) 2023م، أعلن رئيس الوزراء محمد شـــياع الســـوداني عن مشروع طريق التنمية، والذي يهدف إلى ربط العراق بتركيا واوروبا عبر سكة حديدية وطريق بري، وذلك لنقل البضـائع بين الشـرق والغرب.إذ يبلغ طول السـكة الحديدية

المخططة 1175 كيلومتراً، وطول الطريق البري 1190 كيلومتراً. ويمتد المشـــروع من ميناء الفاو الكبير في جنوب العراق إلى منفذ فيشخابور في شمال العراق.

ويتوقع أن يسـاهم المشـروع في تعزيز مكانة العراق الاقتصـادية، وجعله مركزاً تجارياً مهماً بين آسيا وأوروبا. كما سيخلق المشروع فرص عمل جديدة، ويساهم في تنمية المناطق التي يمر بها.وبحسـب الحكومة العراقية، فإن المشـروع سـيكلف 17 مليار دولار، ومن المقرر أن يتم الانتهاء منه في عام 2028م.[49]

ثالثاً, تزايد مشكلة الديون

فقد زادت ديون العراق ووصـلت إلى 152 مليار دولار وفاقمت من مشـاكل البلاد المالية والاقتصـادية، خصـوصـاً بعد اسـتنفاد الفائض المالي المتحقق في عام 2022م ودخول العام الجديد بعجز كبير .وإقرار الموازنة الثلاثية التي جاءت مخالفة لقواعد المالية العامة والتوسّـع بالنفقات الاسـتهلاكية بشـكل كبير وتقليص الإنفاق الاســـتثماري، وعجز الحكومة عن تنفيذ الموازنة بســـبب نقص الكتلة النقدية في المصـارف، ورفض المؤسـسـات الدولية الحلول لمعالجة العجز التي قدمتها الحكومة كونها تكبد العراق مزيداً من الكوارث المالية والاقتصادية.

وتضـرر المواطن العراقي جرّاء الكثير من المشـكلات الاقتصـادية التي عصـفت بالعراق، مما أدى إلى تراجع القدرة الشـــرائية للمواطن ودخول الســـوق العراقية في حالة شـــبه ركود اقتصـــادي.والعقوبات التي فرضـــتها الخزانة الأميركية على 14 مصـرفاً أدى ذلك لتفاقم مشـكلة سـعر الصـرف، والذي اسـتغلته المصـارف لتحقيق أكبر المكاسب المالية على حساب تضرر المواطن الذي يعاني كثيراً للحصول على

الدولار. فالعراق مرّ خلال عام 2023م بأول خطوات الانتكاسة الاقتصادية والتي فاقمت من مشكلات العراق المالية والاقتصادية بسبب الاعتماد على النفط كمصدر أحادي والذي يعد انتحاراً اقتصادياً في ظل غياب التنوع الاقتصادي وعدم استغلال واردات النفط للقيام بالتنمية الاقتصادية.

دخل العراق عام 2024م وهو مثقل بالمشاكل الاقتصادية والمالية والصراع مع الولايات المتحدة الأميركية والذي سوف تكون له انعكاسات سلبية قد تؤدي إلى اقتراب البلاد من حافة السقوط الاقتصادي والمالي في عام 2025م،فعام 2023م كان من أصعب الأعوام اقتصادياً بسبب الضغوطات الدولية وخاصة من قبل وزارة الخزانة الأميركية. والكثير من المتغيرات الاقتصادية والتي أدت إلى تضرر العراق اقتصادياً ومالياً، منها تراجع واردات النفط العراقي جرّاء توقف تصدير نفط كردستان عبر تركيا، وكذلك اتفاق أوبك بلس والذي أدى إلى تخفيض الإنتاج بغية المحافظة على أسعار مرتفعة والتي أدت إلى تضرر واردات النفط العراقية، فضلاً عن استمرار تعطيل قطاعي الصناعة والزراعة وتراجع القطاع الخاص والذي لا تكاد تذكر مساهمته، والتوسّع في المالية العامة والذي تسبب في تزايد المخاطر المالية للعراق وزيادة العجز في الموازنة العامة مع استمرار تقلبات سعر صرف الدينار العراقي، والذي يؤدي إلى خسارة العراق سنوياً المليارات لسد الفجوة بس السعرين، والتي تذهب لجيوب جهات معيّنة تملك المصارف المهيمنة على نافذة بيع العملة والتي أصبحت نافذة لتبديد واردات النفط العراقية.[50]

ختاماً لا يستطيع العراق الاستمرار في الاعتماد على العائدات النفطية غير المتوقعة فحسب للتعافي على المدى القصير. في غياب التزامٍ سياسي عالٍ باعتماد

وتنفيذ الإصلاحات الضرورية التي دعا إليها منذ وقت طويل، وسوف يواجه مخاطر نفاد احتياطاته بوتيرةٍ متسارعة، والعودة إلى المربع الأول في وقت قصير للغاية. ومن الضروري اتخاذ إجراءات عاجلة للمضي باتجاه تنويع النشاط الاقتصادي ومعالجة العوامل القائمة التي تزيد الهشاشة الاقتصادية، والتصدي للتحديات الملحّة المتعلقة بالمناخ لتأمين رفاهية الشعب العراقي على المدى البعيد.

الخاتمة

لقد طرح الوضع الاقتصادي في العراق بعد عام 2003, العديد من النقاط المهمة والتي يمكن تحديد ابرزها بما يأتي:

أ- عدم الوضوح الذي ميز توجهات النخبة الحاكمة التي تولت السلطة بعد عام 2003,ولم تكن تمتلك برامج اقتصادية واضحة المعالم, فقد قدمت اشارات اقتصادية ضمن برامجها السياسية لكنها لم تضع برامج اقتصادية محددة.

ب- غياب الفلسفة الاقتصادية للدولة, وما طرح لا يتعدى التوجهات العامة في اعتماد آليات نظام السوق والدعوات الى الخصخصة دون وجود رؤية واضحة للتعامل مع كل هذا الموروث في ابعاده المختلفة والدور المهيمن للقطاع العام في حركة المجتمع منذ اكثر من نصف قرن.

ت- استمرار اعتماد الاقتصاد على النفط كمصدر ريعي وحيد دون تنويع جوانبه الهيكلية, وارتفاع مساهمة قطاع الخدمات وتراجع مساهمة القطاعات الانتاجية كالزراعة والصناعة واهمال القطاع السياحي.

ث- اختلال موازنة الدولة في رجحان التخصيصات التشغيلية وبنسبة كبيرة مقارنة بالتخصيصات الاستثمارية, فضلا عن ثنائية التنمية قطاعياً ومكانياً في تركز الاستثمار في مناطق ونشاطات معينة دون اخرى.

ج- تدني كفاءة الجهاز الاداري الحكومي وتفشي ظاهرة الفساد الاداري والمالي, وشيوع النزعة البيروقراطية والمعتمدة على قوانين وتشريعات لا تتلاءم والواقع الجديد للعراق.

ح- استمرار اتكالية الانسان العراقي على الدولة وسيادة ظاهرة الاسراف واللامبالاة في التعامل مع المال العام, مع تدني مستويات المعيشة بمؤشرات التنمية البشرية.

الهوامش:

*- تحسنت إيرادات العراق النفطية عام ١٩٥٢م حيث زادت واردات العراق من النفط من (٣) ملايين دينار عراقي عام ١٩٤٩م، إلى (٥٠) مليون دينار عراقي عام ١٩٥٣م.وكانت حكومة توفيق السويدي الثالثة (٥ شباط(فبراير) ١٩٥٠ – ١٥ أيلول(سبتمبر) ١٩٥٠م) أول حكومة فكرت في ضرورة الاستفادة من واردات النفط، وتسخيرها لخدمة الإعمار العراقي، فتقدمت هذه الحكومة في ٦ نيسان(ابريل) ١٩٥٠م إلى مجلس النواب في اجتماعه الاعتيادي بلائحة قانون مجلس الإعمار، وأشاد عدد من النواب بهذا العمل الذي سيكون اللبنة الأولى في سياسة بناء البلاد، وبعد أن تليت مواد لائحة المجلس التي تكونت من أربع مواد شملت الأولى تشكيل المجلس يترأسه رئيس الوزراء وبعضوية وزيري المالية والإعمار وستة أعضاء آخرين يشكلون سكرتارية المجلس إضافة إلى اللجان المختصة.وتطرقت المادة الثانية إلى الاختصاصات والسلطات، والمادة الثالثة فتحدثت عن واجبات المجلس، وبحثت المادة الرابعة في مالية المجلس، وعند التصويت حظيت اللائحة بالقبول من أعضاء المجلس، ليصدر القرار رقم (٧) لسنة ١٩٥٠م.وتركزت أهداف المجلس بالدرجة الأساسية على النهوض بالواقع العمراني والاقتصادي والصناعي في العراق ورفع مستوى معيشة الشعب من خلال توفير الوظائف وفرص العمل التي ستوفرها المشاريع المنجزة، ووضع مناهج تنفيذ للمشاريع المتعددة مع تقديم تقرير سنوي حول ما تم إعماره والمقترحات للمشاريع الجديدة.وللمزيد من التفاصيل انظر: عدنان القطان. مجلس الاعمار العراقي خلال العهد الملكي 1950- 1958. الجزء الاول.بتاريخ 10 كانون الاول(ديسمبر)2021.المصدر :https://rasammerkezi.com/estimate-position/9433/

1- نوري عبد الحميد العاني.النفط والتنمية والتحديث في العراق 1921- 1958.مجلة دراسات عراقية.العدد5. مركز العراق للبحوث والدراسات الاستراتيجية.بغداد.تموز 2006.ص108.

2- احمد عمرالراوي .اقتصاديات النفط والغاز العراقي,مسارات النجاح والاخفاق.دار العصماء. دمشق. الطبعة الاولى.2016 .ص3.

3- صبري زاير السعدي. قوة النفط ومساوئه في التجربة العراقية:حالة تاريخية للشرق الأوسط.مجلة المستقبل العربي.العدد355.مركز دراسات الوحدة العربية.بيروت.ايلول(سبتمبر) 2008.ص68.

4- استخدم مصطلح الدولة الريعية في مطلع القرن العشرين,لوصف الدول الاوروبية التي كانت تقدم القروض الى الحكومات غير الاوروبية,ويعد الباحث حسين مهدوي صاحب الفضل في اعطاء مفهوم الدولة الريعية المعنى الحالي الذي ينسب اليه وهو:الدولة التي تتلقى ريوعاً ضخمة من افراد اجانب أو شركات أو حكومات اجنبية.وقد عمل حازم الببلاوي على تحسين هذا المفهوم باقتراح ان تكون الدولة ريعية حين يقوم فاعلون اجانب بدفع الريوع,شريطة ان تذهب هذه الريوع مباشرة الى الدولة إذ ان قلة قليلة تشارك في توليد هذا الريع (الثروة),في حين ان توزيع هذا الريع والانتفاع منه يشملان أكثرية كبيرة.وللمزيد انظر:مايكل روس.هل يعيق النفط الديمقراطية ؟.مجموعة باحثين.النفط والاستبداد(الاقتصاد السياسي للدولة الريعية).معهد الدراسات الاستراتيجية.بغداد- اربيل- بيروت.الطبعة الاولى.2007.ص151- 152.

5- سالم توفيق النجفي. التجارب الاشتراكية في العراق وآثار تحولها الى سياسات السوق,وأثر العولمة وإعادة الهيكلة. في مجموعة باحثين.دولة الرفاهية الاجتماعية.مركز دراسات الوحدة العربية. بيروت. الطبعة الأولى.2006..ص699- 700.

6- احمد عمر الراوي. مصدر سابق.ص4.

7- سليم الوردي. الاستبداد النفطي في العراق المعاصر.دار الجواهري.بغداد.الطبعة الاولى.2013.ص19.

8- صبري زاير السعدي. المشروع الاقتصادي الوطني في العراقي:مقاربة في برنامج صندوق النقد الدولي مجلة المستقبل العربي.العدد469.مركز دراسات الوحدة العربية. بيروت اذار(مارس).2018.ض22

9- يقصد بالريع النفطي سعر برميل النفط في السوق مطروحة منه تكاليف الانتاج والنقل والتكرير والتوزيع ونسبة ربح لرأس المال.ويعد انخفاض تكلفة الانتاج النفطي في بعض الدول وخصوصاً في الخليج العربي بسبب قرب منابع النفط من سطح الارض مما يجعل نفط هذه الدول أكثر تنافسية مقارنة ببقية الدول التي قد ترتفع فيها تكلفة الانتاج الى أكثر من 15 دولاراً للبرميل.وهذه الميزة للنفط الخليجي تعني أن انتاجه يحقق ريعاً نفطياً مرتفعاً.وكان توزيع الريع هو محور الصراع التاريخي بين الدول المنتجة من جانب وشركات النفط الاجنبية وحكوماتها من جانب آخر.وللمزيد انظر: يوسف خليفة اليوسف.الاقتصاد السياسي للنفط:رؤية عربية لتطوراته. مركز دراسات الوحدة العربية.بيروت.الطبعة الاولى.2015.ص36- 37.

10- محمد علي الزيني.الدستور العراقي وثروات العراق النفطية والغازية. في مجموعة باحثين.مأزق الدستور – نقد وتحليل. معهد الدراسات الاستراتيجية.بغداد- بيروت.الطبعة الأولى.2006.ص273.

11- عبد الوهاب حميد رشيد. التحول الديمقراطي في العراق.مركز دراسات الوحدة العربية. بيروت. الطبعة الاولى.2006.ص202.

12- محمد مصطفى احمد.التطورات التاريخية والسياسية في سوق النفط وانعكاساتها على تحقيق الامن الاقتصادي في الشرق الاوسط.مكتب نور الحسن للطباعة والتنضيد.بغداد.2017.ص107-108.

13- مهدي الحافظ.الآن والغد,معالجات عراقية في السياسة والاقتصاد. دار ميزوبوتاميا. الطبعة الاولى .2012..ص14- 15.

14- صبري زاير السعدي. قوة النفط ومساوئه في التجربة العراقية:حالة تاريخية للشرق الأوسط. مصدر سابق. ص67.

15- فراس عباس فاضل البياتي.أطفال العراق:ماض مرعب ومستقبل مجهول.مجلة المستقبل العربي. العدد362. مركز دراسات الوحدة العربية.بيروت.نيسان(ابريل) 2009.ص127.

16- المنعم السيد علي.البناء الاقتصادي العراقي:الاسس والمقومات – القيود والتحديات.العراق دراسات في السياسة والاقتصاد. مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية.ابو ظبي.الطبعة الاولى.2006.ص81-82.

17- عبد العظيم جبر حافظ. التحول الديمقراطي في العراق الواقع...والمستقبل. مؤسسة مصر المرتضى للكتاب العراقي.العراق.الطبعة الاولى.2011..ص190.

18- ماريون فاروق سلوغت وبيتر سلوغت.من الثورة الى الدكتاتورية,العراق منذ 1958.ترجمة مالك النبراسي. منشورات الجمل.2003.ص381- 382.

19- المصدر نفسه.ص381- 382.

20- هانز فون سبونيك.. ما بعد الحرب وما قبل السلام:العراق.. الى أين؟ مجلة المستقبل العربي. العدد317. مركز دراسات الوحدة العربية.بيروت.تموز (يوليو)2005.ص39.

21- العراق ومسيرة الدم,الطريق الى الحرية.الدار العربية للعلوم ناشرون.بيروت.الطبعة الاولى .2010.ص348.

22- هانز فون سبونيك.مصدر سابق.ص39- 40.

23- طارق حرب .نشوار,تعليقات على وقائع 2011. الدستورية والقانونية والثقافية العراقية.مكتبة عدنان. بغداد. الطبعة الاولى.2013.ص45.

24- كامل الكناني.منظور استراتيجي في اتجاهات التنمية في الاقتصاد العراقي.مجلة حوار الفكر. العدد31.المعهد العراقي لحوار الفكر.بغداد.كانون الثاني 2015.ص101- 103.

25- عبد الوهاب حميد رشيد.مصدر سابق.ص206- 207.

26- تعرف الخصخصة بانها تحويل الأصول المملوكة للدولة الى اصول يديرها القطاع الخاص,أو بيعها بالكامل لتصبح ضمن الملكيات الخاصة.وتأكيد رؤية ان المشاريع المملوكة والمدارة من قبل القطاع الخاص هي أكثر كفاءة وأقل عرضة للفساد من تلك المملوكة والمدارة من قبل القطاع العام.وبتأثير هذا اندفع البنك الدولي وصندوق النقد الدولي في حث مختلف الأقطار على تبني الخصخصة بأوسع ما يمكن وبأسرع ما يتاح.وللمزيد من التفاصيل انظر:طاهر حمدي كنعان.الخصخصة:النظرية,المفاهيم,التجربة التطبيقية.في عامر خياط(محرراً). الخصخصة وتحديات التنمية المستدامة في الاقطار العربية.المنظمة العربية لمكافحة الفساد.بيروت.الطبعة الاولى .2010.ص23.

27- فيبي مار.. عراق ما بعد 2003.ترجمة مصطفى نعمان أحمد.دار المرتضى. العراق .2013.ص34-35.

28- بول بريمر ومالكوم ماك- كونل. عام قضيته في العراق, النضال لبناء غدٍ مرجو.ترجمة عمر الايوبي. دار الكتاب العربي.بيروت.2006..ص85.

29- باسيل يوسف بجك.العراق وتطبيقات الأمم المتحدة للقانون الدولي(1990- 2005),دراسة توثيقية وتحليلية.مركز دراسات الوحدة العربية.بيروت.الطبعة الاولى.2006.ص451- 461.

30- تشير التكاليف الاقتصادية المباشرة للحرب على العراق للمدة من اذار(مارس)2003 ولغاية اب (اغسطس)2005 ,بما فيها زيادة الانتشار العسكري للقطعات وغيرها من الموارد الحكومية المخصصة للعراق حوالي 225 مليار دولار,وتكلفة النزاع على الشركاء في قوات التحالف 40 مليار دولار إضافية,أما التكاليف المترتبة على العراق فتقدر بحوالي 134 مليار دولار,وبذلك يكون اجمالي التكاليف المباشرة للنزاع عالمياً لغاية شهر اب(اغسطس)2005 قد بلغت 428 مليار دولار,فيما قدرت القيمة الصافية للنزاع من عام 2003 ولغاية عام 2015 بحدود 603 مليار دولار على الولايات المتحدة و95 مليار دولار على قوات التحالف و306 مليار دولار على العراق.وستكون القيمة الصافية الاجمالية المتوقعة بحدود تريليون دولار بتقديرات تتراوح من 820 مليار دولار كحد ادنى للتقدير وتصل الى 1,2

تريليون دولار كحد أعلى.وللمزيد من التفاصيل انظر:خالد عيسى طه.مصدر سابق. ص349. أيضاً:سكوت والستن وكاترين كوزك.التكاليف الاقتصادية للحرب في العراق(2003- 2015).ترجمة عمر عبد الكريم الجميلي.مجلة المستقبل العربي.العدد434.مركز دراسات الوحدة العربية.بيروت.نيسان(ابريل)2015.ص86- 87.

31- يعرف الاستثمار بأنه نشاط اقتصادي وأحد مكونات الاقتصاد الكلي,ويعمل على توظيف الاموال المتاحة في الفرص الاستثمارية التي يتوقع المستثمرون تحقيق أفضل عائد بأقل مستوى من المخاطر,وهناك استثمار محلي وآخر أجنبي,فالمحلي هو مجمل الاستثمارات الوطنية وتشمل استثمارات الدولة والقطاع الخاص,أما الاستثمار الاجنبي فيكون مباشراً أو غير مباشر,فالاستثمار الاجنبي المباشر هو توظيف لأموال أجنبية يقوم به المستثمر الاجنبي سواء كانوا افراداً أم شركات من بلد اقامته الى بلد اخر,والاستثمار علاقة طويلة الاجل,تعكس منفعة أو مصلحة دائمة لمستثمر من بلد آخر,ولايقتصر الاستثمار الاجنبي المباشر على تدفقات رؤوس الاموال,وانما هو تدفق يضمّ حزمة من المكونات,وهي رأس المال والتكنولوجيا والمعارف الادارية والتنظيمية,فضلاً عن القدرات التسويقية,وهناك من يعرف الاستثمار الاجنبي المباشر بأنه كافة المشروعات التي يقوم بإنشائها المستثمرون الاجانب ويمتلكونها أو يشاركون المستثمر الوطني فيه أو يسيطرون فيها على الادارة,أما الاستثمار الاجنبي غير المباشر فهو الاستثمار في الاوراق المالية,وغالباً ما يكون قصير الآجل ويعتمد على حركة الأسعار للأسهم في الاسواق المالية,إذ ان بعض الشركات الاستثمارية لها سياسات محدودة فتعمل على مسك محافظ استثمارية قصيرة الأجل كالاوراق المتداولة في السوق النقدية.وللمزيد من التفاصيل انظر:حاكم محسن محمد الربيعي وبشرى محمد سامي.إمكانات استضافة الاستثمار الأجنبي في العراق للمساهمة في حل مشكلة السكن ونماذج من تجارب عربية.مجلة المستقبل العربي.العدد439.مركز دراسات الوحدة العربية.بيروت.ايلول(سبتمبر)2015.ص52- 56.

32- كانت الحكومة العراقية قبل الاحتلال تمتلك نحو192 مشروعا مملوكا للدولة يعمل فيها نصف مليون فرد يعاني اكثر من 50% منهم من البطالة المقنعة,وتعاني هذه المشروعات من التقادم التكنولوجي.ويتكون القطاع الصناعي العام في العراق من 61 شركة تضم 230 معملا في المجالات الصناعية,وتنقسم على القطاعات التخصصية الآتية:قطاع الصناعات الانشائية الذي يضم تسع شركات ويعد ابرز القطاعات الصناعية في العراق,وقطاع الصناعات الكيمياوية والبتروكيمياوية,وقطاع الصناعات الهندسية,والقطاعات النسيجية والغذائية والدوائية.وللمزيد من التفاصيل انظر:جواد كاظم

البكري.العراق السنة صفر :اشكالية الهوية الاقتصادية في ظل الاحتلال. في مجموعة مؤلفين.المواطنة والهوية العراقية.بيسان للنشر والتوزيع والاعلام.بيروت.الطبعة الاولى.2011.ص230-232.

33- نبيل جعفر عبد الرضا وسامي هاشم فالح.الاقتصاد غير الرسمي في العراق.مجلة المستقبل العربي. العدد404. مركز دراسات الوحدة العربية.بيروت.تشرين الاول(اكتوبر)2012.ص86-87.ايضا:جواد كاظم البكري. مصدر سابق.ص234-235.

34- عبد الوهاب حميد رشيد.تعقيب على بحث. سالم توفيق النجفي.التجارب الاشتراكية في العراق وآثار تحولها الى سياسات السوق,وأثر العولمة وإعادة الهيكلة.في مجموعة باحثين.دولة الرفاهية الاجتماعية. مركز دراسات الوحدة العربية.بيروت.الطبعة الأولى.2006..ص707- 708.

35- احمد عمر الراوي.الحقوق الاقتصادية وادارة الموارد في الدستور العراقي لعام 2005. في علاء عكاب خلف (معداً).الدستور العراقي وإنعكاساته على بناء الدولة وحقوق المواطن.بيت الحكمة.الطبعة الاولى.2014.ص124- 125.

36- صبري زاير السعدي. قوة النفط ومساوئه في التجربة العراقية:حالة تاريخية للشرق الأوسط.مصدر سابق.ص68- 70.

37- علي فارس حميد.التخطيط الاستراتيجي للأمن القومي العراقي,دراسة في التخطيط الاستراتيجي العراقي بعد عام 2003. مركز رؤية للبحوث والدراسات الاستراتيجية.بغداد.2012.ص93- 140.

38- مظهر محمد صالح.مدخل في الاقتصاد السياسي للعراق الدولة الريعية من المركزية الاقتصادية الى ديمقراطية السوق.بيت الحكمة.بغداد.2010.ص34.

39- بشرى محمد سامي الاسدي و حاكم محسن محمد الربيعي.مصدر سابق.ص86.

40- محمد علي الزيني.الدستور العراقي وثروات العراق النفطية والغازية. مصدر سابق.ص273-274.

41- هناك من يرى ان معدلات الفقر في العراق ارتفعت في بعض المحافظات بين اعوام 2007-2012,ففي محافظة المثنى ارتفع المعدل من 49% الى 52,5%,وفي محافظة القادسية من 35% الى 44% وفي محافظة ميسان من 27% الى 42%,وفي محافظة ذي قار 34% الى 41% وفي محافظة نينوى من 23% الى 34,5%,وفي اربيل من 2% الى 3,6% الا ان المعدل الوطني انخفض من 23% الى 18%.وللمزيد أنظر:كريم محمد حمزة.الفئات الهشة في العراق:قراءة في سوسيولوجيا اللوحة الاجتماعية.مجلة حمورابي.العدد 10. مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية. العراق. تموز 2014.ص163.

42- ميزانية 2016 سنة شد الأحزمة.مجلة الداخلية.العدد14.وزارة الداخلية العراقية.شباط 2016. ص46-47.

43- علي المولوي .الموازنة الاتحادية العراقية لعام 2018: الميزات والاتجاهات الرئيسة.مركز البيان للدراسات والتخطيط.بتاريخ 17-03-2018 المصدر: http://www.bayancenter.org/2018/03/4375

44- في غياب الإصلاحات، مكاسب الطفرة النفطية في العراق معرضة للتراجع.31 /2023/7.المصدر: https://www.albankaldawli.org/ar/news/press-release/2023/07/31/without-reforms-iraq-s-oil-boom-could-turn-to-bust

45- المصدر نفسه.

46- الحصاد الاقتصادي لعام 2023,أهم الأحداث والقرارات الاقتصادية في العراق خلال عام 2023.بتاريخ 2023/12/11.المصدر: https://observeriraq.net/%D8%A7%D9%84%D8%AD%D8%B5%D8%A7%8%AF-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%

47- العراق يوافق على ميزانية قياسية لعام 2023 تبلغ 153 مليار دولار,تشمل إنفاقا قياسيا على فاتورة أجور حكومية متزايدة. بتاريخ 2023/6/12.المصدر: https://www.alarabiya.net/aswaq/economy/2023/06/12/%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B1%D8%A7%D9%82-%D9%8A%D9%88%

48- التوسع المالي وتراجع إنتاج النفط خطران داهمان على اقتصاد العراق.بتاريخ 2023/12/2.المصدر: https://www.aljazeera.net/ebusiness/2023/12/20/%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%88%D8%B3%D8%B9-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%A7%D9%

49- علي الحمداني. كيف كان عام 2023 على العراق اقتصادياً وما هي الويلات التي عصفت بالمواطن؟ صحيفة المدى الالكترونية.العدد5588.بتاريخ 2024/1/10.المصدر: https://almadapaper.net//view.php?cat=304515

50- المصدر نفسه.